ويلاحظ في توزيع القوى العاملة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، صغر حجم القوى العاملة الشابة في سن ٢١ ـ ٣٠ عاماً؛ اذ لا تتعدى نسبتها الـ ١٧,٩ بالمئة، بينما تتركز اعمار القوى العاملة بين ٣١ و ٦٠ عاماً؛ فهناك ٣٢,٥ بالمئة تتراوح اعمارهم ما بين ٣١ ـ ٤٥ عاماً، و٣٥,٤ بالمئة من القوى العاملة تتراوح اعمارهم ما بين ٤٦ ـ ٦٠ عاماً؛ اضافة الى ذلك، هناك ١٤,٢ بالمئة من العاملين الذين تجاوزت اعمارهم الـ ٦٠ عاماً. وتشير احصاءات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء الى ان مشاركة المرأة في قوة العمل بقيت منخفضة، ولم تتجاوز الـ ١٠,٩ بالمئة، مقارنة مع نسبة مشاركة الرجل، التي بلغت ٨٩ بالمئة من قوة العمل[٣٥].

الارقام خادعة، في جانب، لأنها ارقام؛ بمعنى آخر، لأنها لا تأخذ في عين الاعتبار الباقي. والباقي، في احايين كثيرة، هو الحاسم. وهذا بعض عناصر ذلك الباقي: لقد هبط عدد العاملين في القطاع الزراعي، في الضفة الغربية، من ٤٢ ألفاً ، أو ٤٢,٥ بالمئة من اجمالي قوة العمل في العام ١٩٧٠، الى ٣٠ ألفا، أو ٢٨ بالمئة من قوة العمل في العام ١٩٨٤؛ والاتجاه ذاته كان سائداً في قطاع غزة. وفي الصناعة، هناك، فقط، ٢٥ ألفاً يعملون في الضفة، بينما يعمل حوالى ٩٠ ألفاً في اسرائيل ذاتها[٣٦].

الارقام، اذاً، مفيدة، لا لذاتها، بل لأنها تصحّح التوهم وتضع حدوداً للخيال. فاذا ما نظرنا الى توزيع العاملين في الضفة والقطاع، حسب التصنيف الثلاثي للقطاعات الاقتصادية، فاننا نجد ان قطاع الزراعة يشغل ما نسبته ١٤,٢ بالمئة؛ بينما تشغل الصناعة ١٨ بالمئة، والبناء والتشييد ٤٨,٣ بالمئة، وقطاع الخدمات ١٩,٥ بالمئة[٣٧].

(ج) الاطار الاجتماعي: لا تكتمل صورة الاوضاع السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الا بالاشارة الى الانجاز الكمّي الملموس في تزايد عدد الطلاب في المدارس والجامعات، وارتباط ذلك التزايد بسوق العمالة. لقد بلغ العدد الاجمالي لطلاب المدارس، في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥، حوالى ٢٨٠ ألف طالب[٣٨]. وفي العام ١٩٨٦، بلغ عدد الجامعات التي تقدم شهادات جامعية معترف بها ست جامعات وسبع دور للمعلمين ومعهدين تجاريين؛ وبلغ عدد طلابها ١٥ ألفاً[٣٩]. هذا التدفق انعكس على حجم القوى العاملة التي تحمل مؤهلاً فنياً، كالدبلوم المتوسط، أو مؤهلاً جامعياً، حيث بلغت نسبتها بين القوى العاملة الاجمالية، في الضفة والقطاع، حوالى ١٤ بالمئة[٤٠].

٢ ـ الموارد الطبيعية

يركّز، لدى التطرق الى الموارد الطبيعية، على الدور الهام والحيوي الذي تمثله الزراعة في الضفة والقطاع. ويشار، بصفة خاصة، الى ارتفاع امكانية الاستزراع، كمصدر للغذاء والتصدير. ويشار، كذلك، الى محتوى جوف الارض في تلك الاراضي، بما فيها المياه القابلة للاستغلال الزراعي والموارد المادية والمعدنية المختلفة؛ وتبرز القدرة على تحقيق دفعه في اتجاه النمو والتطور، اذا ما احسن تعبئة تلك الموارد، واستخدامها في اطار من التفاعل مع الموارد البشرية. وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل جميعها، الا ان ثمة حاجة، في هذا المقام، الى ابراز حجم الموارد الطبيعية المتوافرة، لبيان الامكانات الحقيقية المتاحة للنمو.

(أ) الارض: يبلغ اجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة حدود ٥,٩٣٩,٠٠٠ ملايين دونم[٤١]، منها ٥,٥٧٢,٠٠٠ ملايين دونم مساحة الضفة الغربية و ٣٦٧ ألف دونم مساحة قطاع غزة[٤٢]. وتبلغ كثافة السكان، في الضفة، ١٤٣ نسمة في الكيلومتر المربع؛ في حين تبلغ في